البيوإتيقا كحوار بين العلم والقيم الأخلاقية

مطالسي حمي نور الدين
أستاذ فلسفة جامعة معسكر

الملخص

إنّنا نهدف من خلال هذا المقال إلى تسليط الضوء على مفهوم البيوإتيقا، باعتباره مفهوما جديدا يهتم بالمشاكل الأخلاقية التي يعرفها المجتمع الإنساني اليوم، بفعل التطورات المتسارعة التي عرفتها مجالات علوم الصحة والحياة. هذا المفهوم قد ظهر في الفضاء الثقافي الأمريكي سنة 1970، على يد البيولوجي والمتخصص في أمراض السرطان –فان رانسلاير بوتر–من خلال كتابه الموسوم ب: "البيوإتيقا. معبر نحو المستقبل".

وإذا كانت اهتمامات المشتغلين بهذا المبحث الأخلاقي الجديد، تتمحور حول الأسئلة الأخلاقية المطروحة في علوم الطب والبيولوجيا، فذلك من أجل تأسيس حوار حقيقي وفعّال بين العلم والقيم الإنسانية، وإعادة النظر في النتائج السلبية التي خلّفتها الثورة البيوتكنولوجية.

وعلى هذا الأساس فإنّ البيوإتيقا مدعوّة اليوم من أجل وضع حدّ للتجاوزات التي حدثت بفعل التطور المتسارع لتكنولوجيا الحياة، وحماية الحقوق والكرامة الإنسانية التي أضحت مهدّدة بفعل الاستعمال المفرط واللاّعقلاني للمعرفة العلمية.

Résumé

Si on parle dans cet article de la bioéthique, c'est parce qu'on vise à démontrer les questions multiples et variées, ainsi que les problèmes éthiques posés par le développement dramatique et démesuré de la biotechnologie.

Le terme bioéthique représente une nouvelle discipline, apparue dans l'espace culturel américain en 1970, par le biologiste Van Rensselaer Potter dans son livre : *bioéthics, bridge to the future*. Et c'est aux interrogations éthiques concernant la médecine et la biologie, que s'intéressent les acteurs de cette nouvelle discipline, destinée à fonder un sérieux dialogue entre la science et les valeurs humaines. Suite à la vitesse imaginable que connait le développement des sciences de vie et de santé, la bioéthique est appelée en urgence à mettre fin au dépassement survenu dans ce domaine, et protéger les droits et la dignité humaine menacés par la manipulation irraisonnable de la science.

مدخل

لسنا في حاجة اليوم، ونحن نعيش القرن الحادي والعشرين بكل تحدياته، إلى التدليل على قدرة الإنسان في صناعة الحدث، واستطاعته اللامتناهية على الخلق والابتكار. فكل ما تحقق من إنجازات وابتكارات علمية وتكنولوجية، في شتى المجالات، لهو دليل قاطع على ارتقاء العقل الإنساني وتفوقه. فنحن هنا إزاء فتوحات علمية وتقنية، جعلتنا نحكم جازمين بأنّ العصر المعاصر هو أغنى عصر على مرّ التاريخ، في خضمّه استطاع الكائن الإنساني أن يحقّق رفاهه وسعادته، كما تمكّن من الولوج إلى دائرة الممتنع واللامفكر فيه. ومع ذلك فكثيرا ما يوصف عصرنا هذا بعصر التفاهة والهشاشة الذي يحمل في متونه صفة اللامعنى والعدمية، التي أحجبت عن العالم سحره وجماليته، خصوصا عندما يتعلق الأمر باستقلال الإنسان وانفصاله عن مبتكراته، وإخفاقاته المتكررة في السيطرة على منتجاته. كما لو أنّ النتائج هنا جاءت مخالفة للمقدمات، والغايات مناقضة للوسائل. والكلام هنا مردود إلى تلك العلاقة المتوترة بين الانسان والتقنية، التي أضحت شبحا يهدد حياته في كل لحظة وحين. فهي بقدر ما أعطته وأسعدته ماديا، بقدر ما سلبته روحه وغرّبته عن حقيقته كإنسان.

فلا أحد يمكنه أن ينكر مثلا، ما تحقق من تقدم وتطور في مجال الطب والبيولوجيا خلال الفترة المعاصرة، بل سنكون جاحدين وناكرين للجميل إذا ما حاولنا إلغاء وإقصاء ما حققته تلك الطفرات العلمية والتكنولوجية في مجالات علوم الحياة، حيث توصلت وفي فترة وجيزة من الزمن إلى تحقيق ما لم يتحقق خلال قرون مضت. لقد أسهمت هذه التطورات، خصوصا فيما يتعلق بحقل البيوتكنولوجيا في تقديم حلول لمشاكل كانت من قبيل المستعصي حله، والمستحيل التفكير فيه. فقد مكّنت هذه التطورات من إحداث طفرة نوعية فيما يخصّ حياة الانسان، وتحقيق سعادته. لكن موازاة مع هذا التطور المبهر الذي حدث في مجال علوم الحياة، كان هناك تعثر قيمي كبير تسبب في إبراز مشاكل أخلاقية عويصة لم تشهدها البشرية من قبل. كل ذلك كان بسبب تلك الهوة السحيقة الموجودة بين العلم من جهة والقيم الأخلاقية من جهة أخرى. حتى أضحت لغة الحوار بين هذين المجالين شبه منعدمة.

إنّنا إذ نتكلم في هذا المقال عن البيوإيتيقا كحوار بين المعرفة العلمية والقيم الأخلاقية، نريغ من وراء ذلك الوقوف على تلك التجاوزات التي حدثت في مجال الطب والبيولوجيا. تلك التجاوزات التي أخلّت بحقوق الانسان وكرامته، وأدّت إلى تشييئه، باعتبار أنّ الكيان الإنساني هو من أصبح محط تجريب واختبار. وهنا يمكننا أن نتساءل: هل من المشروع مثلا إجراء تجارب على البشر خصوصا إذا تم ذلك من دون علمهم؟ وإذا تكلمنا عن الحق في الموت الرحيم، هل من المشروع كذلك أن نضع حدّا لحياة إنسان يعاني من مرض عضال لا أمل له في الشفاء منه رحمة ورأفة به؟ وما هي وضعية أولئك اللّذين يدعون بأطفال الأنابيب داخل المجتمع، خصوصا فيما يتعلق بهويتهم وحقوقهم وكرامتهم؟ وفي نفس السياق كذلك كيف يمكننا التفكير في تلك المفاهيم الأساسية التي تحكم العلاقات الانسانية، كمفهوم الأسرة والأبوة والأمومة، خصوصا وأنّ الطفل هنا قد أصبح يدين لأكثر من اثنين؟ ومتى يمكن الكلام عن حقوق الجنين وإمكانية استخدامه للتجارب العلمية؟

1-البيوإتيقا: المفهوم والسياقات المعرفية.

كلّ هذه الأسئلة إذن، ليست إلاّ تعبيرا عن القلق الذي أضحى ملازما للإنسان المعاصر، جرّاء التطورات المتسارعة التي حدثت في مجال الطب والبيولوجيا. فبقدر ما أعطته حلولا لمشاكله الصحية والبيولوجية، بقدر ما جعلته يواجه مشاكل أخلاقية غير مسبوقة. وهو الأمر الذي دفع بالكثير من العلماء والمفكرين إلى التشكيك في شرعية هذه الكشوفات العلمية والتكنولجية، التي زرعت الأمل في نفوس البشر، وجعلتهم يعقدون آمالا كبيرة في رؤية مستقبل يتجاوز بكل معطياته الحاضر ويكون أحسن منه. لكن في الوقت نفسه، فقد كانت هذه الكشوفات سببا رئيسيا في إثارة الكثير من المخاوف في نفوس البشر جراء التطبيقات اللاعقلانية في مجالات علوم الحياة، وما تحتمله من تهديدات لمستقبل الطبيعة البشرية.

فعندما نقرأ عن اعتقاد بعض العلماء وصناع القرار بتحسين النسل البشري وما يصاحبه من تدخل في الجينات البشرية ضمن حقل الهندسة الوراثية، وما يصاحبه من انتهاك لحقوق الانسان وكرامته، ألا يثير ذلك شكا في شرعية هذا الاعتقاد؟ وعندما نكتشف أنّ جلّ الطفرات التي حدثت في حقل العلوم الحياتية، قد خرجت عن المسار الذي كان مسطرا لها، والمتمثل في توفير العلاج الملائم لبعض الأمراض المستعصية، حتى أضحت تلك الكشوفات بمثابة الوسيلة الملائمة للتدخل في قدسية الإنسان وتشويه معنى حياته، ألا يتطلب ذلك إعادة نظر في كل ما قدمه العلم في هذا المجال؟ كرد على هذا الوضع المقلق إذن، والمحفوف بالمخاطر الناتجة عن التجاوزات التي حدثت في ميدان الطب والبيولوجيا، كان ميلاد ما يسمى بالبيوإيتيقا، كمبحث جديد في مجال الفلسفة الأخلاقية، يمكن تصنيفه كمبحث من مباحث الأخلاقيات التطبيقية، التي تهتم بالجانب العملي والتطبيقي، الذي يتسم بالواقعية والعينية في معالجة القضايا ذات الصلة بالحياة الاجتماعية، والاقتصادية والمهنية للناس.

ضمن هذا الإطار تتحدد أهداف المفكرين وأقطاب هذا الحقل الفكري الجديد، في التأكيد على تسييج عمل الأطباء والعلماء بما يسمح به الحق الإنساني وكرامته، وكذا التأكيد على ضرورة بعث الحوار بين المعارف العلمية والقيم الإنسانية. السؤال المطروح هنا: ما المقصود بهذا المصطلح الجديد الذي أصبح متداولا اليوم في الأوساط الفكرية والعلمية؟ وما هي الأسباب والدواعي التي أدّت إلى ظهوره؟

إنّ "كلمةBioethics[1]باللغة الإنجليزية قد ظهرت في الفضاء الثقافي الأمريكي، بقلم البيولوجي فان رانسلاير بوتر Van Rensselaer Potter(ت.2001)، وذلك في بداية السبعينيات، ضمن كتاب له صدر سنة 1971 بعنوان: Bioethics.Bridge To The Future"[2]. وما كان يرمي إليه بوتر من خلال صفحات هذا الكتاب، هو الوقوف على تلك الهوة السحيقة الموجودة بين العلوم البيولوجية والقيم الأخلاقية، وإعادة النظر في الكثير من القضايا التي أثارها التقدم العلمي والتكنولوجي في مجالات علوم الصحة والحياة، ووضع الأطباء والعلماء كلّ واحد منهم أمام المسؤولية الملقاة عليه اتجاه الإنسان والطبيعة معا، إيمانا منه بالطابع الشمولي لمفهوم البيوإيتيقا الذي يجب أن يتوسع ليشمل كل ما يهتم بحياة الإنسان، ويضمن وجوده واستمراريته. وعلى هذا الأساس كان "تأكيد -بوتر-على وجوب إقامة تحالف بين الثقافة العلمية والتكنولوجية، والثقافة الأخلاقية. وكي يتحقق ذلك، وبالتالي نجاة الإنسانية من الكوارث المحتملة طالب بوتر بإعداد حقل دراسي واسع ووسط ملائم لتطبيق هذا الفكر الأخلاقي الجديد، بحيث يغطّي مجالات وأنشطة متعددة على رأسها تنظيم النسل وتحقيق السلم ومحاربة الفقر والحفاظ على البيئة وحماية الحياة الحيوانية والدفاع عن سعادة الأفراد. وكنتيجة لكل ذلك، ضمان بقاء الإنسانية على قيد الحياة واستمرار الكوكب الأرضي في الوجود"[3].

لكن في مقابل هذه النظرة الشمولية التي تبنّاها بوتر، وأراد من خلالها إقامة أخلاق تتسع بتعاليمها إلى مجال البيئة، وتهتم بالقضايا والمشاكل التي يعانيها الكائن الحي سواء أكان إنسانا أو حيوانا، هناك نظرة قد قلّصت من شمولية هذه الرؤية لتختزلها في مجال الطب والبيولوجيا، وما ينجم عن هذا المجال من مشاكل تتهدّد حقوق الإنسان وكرامته. ضمن هذا السياق، ستنحصر تعاليم هذا المبحث الجديد على القضايا التي "يثيرها تقدم العلوم البيولوجية وتطبيقاتها الطبية، وذلك على يد كاثوليكي ليبرالي هو الدكتور أندري هيليغرز André Hellegers(ت.1979)، الذي أنشأ مركزا لأخلاقيات البيولوجيا في جامعة جورجتاون بواشنطن يهتم أساسا بتقنيات التخليق الطبية"[4].

من وجهة النظر هذه، يمكن التعامل مع مفهوم البيوإتيقا كمجال يحمل في متونه أسئلة مصيرية مرتبطة بحياة الإنسان التي أضحت مهدّدة بفعل التدخلات الجريئة للأطباء والعلماء الذين سمحت لهم طموحاتهم العلمية بالتعامل مع الشخص الإنساني باعتباره مجرد وسيلة من أجل غاية أكبر، حيث يتم التعامل معه كمادة قابلة للتجريب[5]والتعديل في أبجدياته الطبيعية. "فبعدما تمكنت التكنولوجيا من سبر أغوار الكائن البشري، ومعرفة خارطته الجينية، قد أصبح من الممكن، بل من السهل حسب بعض العلماء، انتقاء مجتمع خال من الأمراض والمشوهين والمعوقين ذهنيا أو عضويا، حائّين على تحسين النسل. هذا التحسين الذي يحمل في طياته مخاوف التدخل في تحوير الصبغيات، لنكون في مأزق علمي لا نعرف إن كان يعود علينا بالنفع أم بالضرر"[6]. من هنا التفكير جدّيا في النتائج الوخيمة التي تنجرّ عن التطبيقات العلمية والتكنولوجية، التي تناسى أعلامها، قدسية الانسان وكرامته، فأصبح هو ذاته محط تجربة واختبار. "فإذا كانت التقانات الجديدة تتجب زيادة قدرات الإنسان زيادة ضخمة، فقد أصبح هو ذاته فاعل تقنياته وموضوعا لها. وهو الأمر الذي زاد من خطورة الوضع، لدرجة أنّ الإنسان أصبح ينزع إلى التجريب والتجديد لا في قطاع خارجي عنه، بل في قلب الكيان الإنساني ذاته. ففي المنطقة التي كانت ممتنعة على سلطان الإنسان، تتدخل اليوم بوجه الدقة التقنية الانسانية. وبتعبير ريكور، فإنّ كياننا الموروث هو الذي صار موضع التساؤل"[7].

فالإنسان أصبح يتدخل في الإنسان بتقنيات هو خالقها ومبدعها، غير مبال بالأخطار الجسيمة التي تنجر عن ذلك. إنها الذات الإنسانية، التي من فرط غرورها ونرجسيتها، نزعت إلى التعامل مع كيانها الإنساني وفق منطق الغاية تبرر الوسيلة، فتمثّلت هذا الكيان شيئا وموضوعا قابلا للتجريب فيه وتجديده متى تطلب ذلك، وفقا لتبريرات ابتدعها أصحابها من أجل تحقيق مصالحهم ومآربهم التي لا تنتهي. هذه التبريرات التي يأتي على رأسها حرية البحث العلمي، وترك المجال مفتوحا أمام العلماء والأطبّاء لمباشرة أعمالهم، حتى أصبح "المحرّك الأول للتطورات العلمية التي كانت سببا في النجاح الكبير لفن العلاج، ليس تخفيف المعاناة بل المعرفة الأفضل للعضوية البشرية، ودافعها ليس العناية والرأفة بل حب الاطّلاع. وهنا يكمن الخطر، أي في تحوّل مركز الثقل من المهارة إلى المعرفة ومن علاج الشخص إلى السيطرة على موضوع المختبر[8].وعلى هذا الأساس كان التفكير في "إبراز المشكلات البيوإتيقية المتعلقة بالجسد، بالنظر إلى التكنولوجيات المعاصرة، وإعادة القيمة للشخصية البشرية وعموما للإنسان الذي تحكمت فيه هذه التكنولوجيات وصيّرت جسده مثل الآلة تحذف وتزيد وتعدّل أجزاءه حسب الطلب والحاجة والرغبة، مما جعل الإنسان ينسى أنّه يتعامل مع أخيه الإنسان"[9].

ومهما يكن من اختلاف في وجهات النظر حول المجالات التي يحتويها هذا المبحث الأخلاقي، إلاّ أنّه يمكن القول أن مفهوم البيوإتيقا، مفهوم جديد أفرزته التحديات التي يواجهها الكائن الإنساني جراء الطفرات العلمية والتكنولوجية التي حدثت في ميدان الطب والبيولوجيا خاصة. إنّه مفهوم يعبر أكثر عن المخاوف التي تنتاب الإنسان بفعل هذه التطبيقات، ويؤكّد على المسؤولية الملقاة على الجميع كلّ في موضعه ومنصبه الذي يشغله. "فأخلاقيات الطب والبيولوجيا، ليست حكرا على البيولوجيين والأطباء، ولا على رجال الدين والفلاسفة وعلماء الاجتماع، ورجال القانون فقط الذين اكتسبوا خبرة في هذا المجال. بل هي مهمة جميع المواطنين، باعتبار أنّ كلّ واحد منهم يمكن أن يواجه في كل لحظة مشكلة تتعلق بالحياة والموت"[10]. وعلى هذا الأساس فإنّ "الأخلاق الحياتية كما تقول جاكلين روس تدلّ على المسؤولية اتجاه الإنسانية القادمة والبعيدة الموكلة لحراستنا، وعلى البحث عن أشكال الاحترام الواجب للشخص. بحث يجري على الأخص بالنظر في القطاع الحيوي–الطبي وتطبيقاته"[11]. إنّها أخلاق تؤكّد على احترام كرامة الإنسان، وتدعو إلى التعامل معه باعتباره غاية في حد ذاته، وليس باعتباره وسيلة من أجل غاية أكبر.

فالأسئلة الكبرى التي تطرحها متون هذا المبحث الأخلاقي الجديد، تدعو وبإلحاح جديد إلى إعادة النظر في الكثير من القضايا الشائكة التي أفرزتها التكنولوجيات المعاصرة في مجال الطب والبيولوجيا، خصوصا عندما يتعلق الأمر باستطاعة هذه التكنولوجيات سبر أغوار ما كان يبدو في وقت مضى مجهولا في الكائن البشري، والتدخل في تغيير خارطته الجينية، ليصبح بذلك خاضعا لسلطان

التقنيات الحيوية، وما تقرّره المخابر إزّاء طبيعته الأصلية. إنّنا هنا إزّاء ثورة عنيفة، تعمل على زعزعة ما كان يعتبر ثابتا ومقدسّا، لا يجوز المساس به مهما كانت الدوافع والأسباب. "فالتطبيقات الطبية التي تخص ميدان علم الأحياء وعالم المورّثات تطرح اليوم قضايا أخلاقية من نوع آخر. إنّ الأمر لا يتعلّق بالتجريب على الإنسان بل بتغيير الإنسان، لا بل بهتك حرمات جوانب أساسية فيه لم يكن يطالها العلم من قبل. إنّها جوانب الجنس والحياة والموت"[12]. فالقضية هنا لم تعد مقصورة على مشكلة التجارب التي تقام على البشر من دون علمهم، والتي تفتقد إلى الشرعية وإلى الحس الأخلاقي في معظم الأحيان، بل أكثر من ذلك فقد أصبحت المشكلة أكثر تعقيدا، باعتبارها تتعلق " بهندسة الإنسان للإنسان الذي يحيى اليوم فجر ثورة كبرى، ألا وهي تغيير الإنسان بواسطة الإنسان. فبعدما تمّ تطبيق أولى تجارب الهندسة الوراثية على البكتيريا، ثم بعد ذلك على الخلايا العليا، الحيوانية والنباتية، فقد أصبحنا نمتلك اليوم كلّ ما يمكّننا من التدخّل في جنسنا البشري: أولا بقدرتنا على معالجة العيوب الوراثية: وتقنيات الإنجاب المراقب (الإخصاب بالأنبوب ونقل الأجنة)، وربما في يوم قريب، بتغيير الإرث الجيني للفرد وذريته"[13].

2-الثورة البيوتكنولوجية ومشروعية القلق الإنساني.

لا شك إذن، أنّ الوضع يبعث على القلق والخوف من النتائج الوخيمة التي تنجر عن الاستعمال اللاعقلاني للمعرفة العلمية، خصوصا إذا كانت هذه المعرفة غير آبهة بتعاليم القيم الأخلاقية، التي تعتبر بمثابة السياج الذي يحدّ ويحمي الطبيعة الانسانية من عنفوان العلم وسوء استعماله.

لقد تمكنت فعلا الفتوحات التقنو-علمية في مجال العلوم الحياتية، من إحراز مكانتها في حياة الانسان، فقدمت له الحلول، وكيّفت له السبل لكي يكون سعيدا -هنا والآن-، واضعة من أولوية العملي أساسا لمتونها التي لا تعترف إلاّ بالحرية والقدرة على الفعل، لكن في مقابل ذلك، فقد تجاهلت هذه الفتوحات كلّ الضوابط والقيم الأخلاقية التي تحدّ وتسيج البحث العلمي، وتضع الطبيب والعالم أمام مسؤولياتهما اتجاه البشرية جمعاء.

فما تحقق من إنجازات في ميادين علوم الحياة، لا يدع مجالا للشك في قدرة الانسان على سبر أغوار المجهول، وتلطيف أجواء المستحيل لجعله ممكنا وقابلا للتحقيق في كل لحظة وحين. إنّ ما تحقّق في إطار ما يعرف "بتكنولوجيا الحياة Biotechnologie"[14]، من تطورات متسارعة خلال الحقبة المعاصرة، قد جعل الإنسان المعاصر أمام صورة جديدة للمستقبل، وتمثّل جديد لمعنى الحياة يطبعه الأمل والتفاؤل في تحقيق الكثير من طموحاته التي كانت تبدو شبه أحلام لا يمكن تحقيقها في الواقع. إنّ الأمر هنا يتعلق بتقديم مختلف الحلول، لمختلف الأمراض والمشاكل الصحية التي كانت تفتك بالإنسان وتنغّص عليه سعادته. حتى إذا أردنا أن نستوضح ذلك، أمكننا الكلام عن الثورة التي حدثت في مجال البيولوجيا الطبية، خصوصا فيما يتعلق بعلم الأجنّة Embryologie "الذي يهتم بدراسة وتطور الكائن الحي منذ مرحلة التلقيح حتى لحظة الولادة، أي حين يكون الكائن في المرحلة الجنينية. وتشمل هذه الدراسة معرفة الطريقة التي يتم بها التلقيح، والصعوبات التي تواجه هذه العملية، ومحاولة إيجاد طرق لعلاج الجنين وهو في مراحل الحمل"[15]. هذا الفتح الجديد في مجال تكنولوجيا الحياة، قد فتح المجال واسعا أمام الكشف المبكّر للأمراض حتى قبل الولادة، وبالتالي الوقوف على مختلف المشاكل الصحية التي يعاني منها الجنين، عن طريق التشخيص المبكر للمرض الذي يعاني منه هذا الأخير. وبهذا الشكل، فقد أصبح في مقدور الإنسان المعاصر عن طريق تلك الفحوصات المبكرة، أن يتعرف على الاستعدادات الوراثية التي من خلالها يمكنه أن يتنبأ بالأمراض والاختلالات التي قد يعاني منها الشخص مستقبلا وهو لازال جنينا، وذلك عن طريق الفحص الجيني المبكر الذي يضع الباحث أو الطبيب أمام إمكانية البحث عن حلول مبكرة لما قد يصيب الطفل بعد الولادة.

لكن موازاة مع كلّ النتائج التي تحقّقت في هذا المجال، فقد بدأت تظهر بوادر أزمة قيمية جعلت البشرية تواجه مشاكل أخلاقية واجتماعية وقانونية لم تعهدها من قبل. فعندما يطرح السؤال حول الوضعية القانونية للجنين البشري، ومشروعية استخدامه في التجارب الطبية، وهل يمكن اعتباره كائنا حيّا يتمتع بكلّ الحقوق؟ فإنّ الأمر هنا يصبح مقلقا ويتطلب ردودا استعجالية، تنزع تلك الضبابية والغموض الذي يكتنف الموضوع. "فمعرفة من الذي يعتبر إنسانا قد أصبحت أقلّ فأقلّ وضوحا. وهو الموضوع الذي أصبح محطّ نقاش منذ أن أتاح تقدّم علم الأحياء التسلل إلى مراحل الحياة الأولى. حينما يظهر الجنين، هل الإنسان يكون موجودا؟ هل الجنين هو إنسان منذ التخصيب، هل هو إنسان كامن، أم أنّه شيء يمكننا التصرف به كما نشاء؟"[16]. هذه الأسئلة إذن، هي بمثابة تعبير صريح عن القلق الذي يلازم الكائن البشري، جرّاء التطبيقات التكنولوجية في مجال علوم الحياة. وكأنّ الأمر هنا أصبح يتعلق بضريبة أو ثمن يجب أن يدفع مقابل كل جديد يحدث داخل المختبرات العلمية، حتى وإن كان هذا

الجديد يبدو في مراحله الأولى إيجابيا يقع في مصلحة الشخص ويسهم في تحقيق سعاته، إلاّ أنّه يباطن الكثير من الحقائق التي أخلّت بإنسانية الإنسان وكرامته.

هذه الصورة المقلقة والمخيفة للتطبيقات البيوتكنولوجية التي باتت تتهدّد القيم الإنسانية، يمكن أن نراها جليّة في الإنجاز العظيم الذي تحقق في ميدان علم الأجنة، الذي يعدّ سبقا علميا في تاريخ الطب البشري. إنّه الإنجاب الاصطناعي[17]، الذي أسهم بشكل كبير في حلّ مشكلة العقم الذي شوّش تفكير الإنسان ونغّص عليه سعادته، بحرمانه من رؤية مولود يزيّن حياته ودنياه. لكن بقدر ما قدّمت هذه التقنية للإنسان ما كان يطمح ويتوق إليه، بقدر ما جعلته أمام وضعيات معقدة، ومشاكل خطيرة، لم يشهدها المجتمع الإنساني من قبل. "فمنذ بضع سنوات، ومع ولادة أطفال الأنابيب... ونحن نواجه بعض المشاكل الإنسانية والاجتماعية والأخلاقية والقانونية واللاهوتية التي طرحتها الطرق الجديدة للإنجاب المراقب طبيا. ألسنا نتكلم اليوم عن الإنجاب؟ حتى أنّ مفاهيم جديدة ومحيرة أصبحت تلاحقنا: تبرع بالمني والبويضات، التلقيح الاصطناعي، الإخصاب في الأنبوب، بنوك الأجنّة المجمدة، نقل الأجنّة، أمهات وجدّات حاملات، اختيار جنس المولود"[18]. فكثيرة هي الأسئلة التي تطرح وتناقش جرّاء هذه التقنية الجديدة، التي بقدر ما سرت بالإنسان خطوات متسارعة نحو مبتغاه، بقدر ما جعلته يقف مذهولا يسائل نفسه، ويراجع منجزاته التقنية التي انقلبت عليه، وأضحت تتحكّم في مصيره ووجوده. فإذا كانت الغاية من تطبيق تقنية الإخصاب الاصطناعي هي مساعدة الأزواج العاقرين على الإنجاب، وتقديم الحلول لمشكلة العقم، فإنّ الأمر هنا يغدو إيجابيا، ويمكن اعتباره بمثابة الوجه المشرق لتطبيق هذه التقنية في المجال الطبي. لكن عندم تأخذ الأمور شكلا آخرا، وتخرج عن المسار المسطّر لها، فإنّ الوضع يصبح مقلقا ومدعاة للسؤال وإعادة النظر، خصوصا وأنّ القضية هنا أضحت تتعلق بحقوق الإنسان وكرامته، وكذا هويته التي أصبحت موضوعة على المحك. "فالمسألة لم تعد تقتصر مثلا على عدم إمكانية الاحتفاظ بكيفية دائمة بالأجنّة المثلجة[19] وحسب، وإعادة إدخالها إلى الأرحام في أي وقت وحين وبالتالي قلب أوضاع المنطق الثابت للأجيال، بحيث أنّ امرأة يمكنها أن تصير أمّا لأختها، وإنّما يمكن كذلك استنساخ الكائنات البشرية، وتعديل خلاياها التناسلية مع احتمال ظهور تغيرات في النوع"[20].

كلّ هذا يدعونا إلى التنقل في حديثنا عن إشكالية أخرى أكثر تعقيدا، باعتبارها ترتبط مباشرة بطبيعة الإنسان وقدسيته التي أضحت منطقة مخترقة من قبل العلماء والشركات العالمية التي يرأسها أناس، أقل ما يمكن أن يقال عنهم، أنّهم نصّبوا أنفسهم أوصياء على العالم، وخالقين لمصائر البشر. إنّ الأمر هنا يتعلق بإشاكالية تحسين النسل البشري، التي لقيت ترحيبا وتشجيعا واسعا داخل المختبرات العلمية، خصوصا في الدول المتقدّمة التي أبدت تفوقا كبيرا في مجال تكنولوجيا الحياة.

جدير بنا ونحن في هذا المقام، أن نشير إلى النقاش الحاد الذي أثاره "المفكر الألماني بيتر سلوتردجيك Peter Sloterdijkمن خلال كتابه: (قواعد لحظيرة بشرية، نحو إنسان جديد)، فيه ينتقد فلاسفة الأخلاق المعاصرين، ويعلن عن نهاية النزعة الإنسانية، كما يدعو صراحة إلى إعادة النظر جذريا في خصائص الإنسان كما هي معروفة لدينا حتى الآن، والاستعداد فكريا لاستقبال بزوغ عهد الإنسان الجديد"[21]. والمقصود هنا طبعا، الإنسان المعدّل جينيا الذي لم يعد يخضع في وجوده للطبيعة أو الصدفة كما كان مألوفا من قبل. بل أصبح الخروج عن المألوف والثورة عليه هو السمة الأساسية التي تطبع التفكير العلمي وتطبيقاته. "فالإنسان الجديد الذي طالما بشّرت به الفلسفة بدون أن تتمكن من تحقيقه أبدا، ستصنعه البيوتكنولوجيا في نهاية المطاف عن طريق الانتقاء الجيني، لتتمكن البشرية بذلك من الانتقال من مرحلة كان إنجاب الأطفال فيها خاضعا للقدر والصدفة، إلى مرحلة أخرى تصبح فيها هذه العملية اختيارا حرّا يتم التخطيط له عن معرفة وقصد"[22]. وكأنّ الأمر هنا قد أصبح يتعلق بأطفال تحت الطلب، ذوي مواصفات معينة، ترضي رغبة الآباء الذين يتوقون إلى رؤية أبنائهم متميّزين في ذكائهم وبنيتهم الجسدية، وحتى في جمالهم. "فعن طريق عملية تحسين النسل أصبح بالإمكان التدخّل في الجينات البشرية، وهو الأسلوب الذي يمكّن الآباء في المستقبل من تحديد مواصفات لأبنائهم حسب الطلب، كأن يختاروا أبناءهم أكثر ذكاء ولياقة بدنية، وأن يختاروا لون شعرهم وعيونهم، وكل المزايا التي يريدون تجديرها في الموروث الجيني للأحفاد القادمين في المستقبل"[23]. هل يمكننا الكلام هنا عن أنانية مفرطة للآباء برغبتهم الملحّة في برمجة أطفالهم الذين سيولدون مستقبلا بمواصفات غير طبيعية؟ ألا يعتبر ذلك تطاولا على الطبيعة الإنسانية، وإخلالا بموازينها؟ وهل من حق الآباء التدخّل في هكذا حالات من أجل رؤية مولودهم بمواصفات هم من اختارها وانتقاها؟ وكيف ستكون ردّة فعل هذا المولود مستقبلا عندما يصير

شابا، ويعي حقيقة شخصيته التي تمّ برمجتها وانتقائها وفق مواصفات، أقل ما يقال عنها أنّها لم تكن طبيعية؟

كإجابة على هذه التساؤلات، يضعنا "هابرماس إزاء توقّعات لِمَا يمكن أن تكون عليه الحالة النفسية للطفل المُنْجَب عن طريق الانتقاء الجيني، عندما يكبر ويصير شابا...فعندما يعي هذا الشاب حقيقة أنّ والديه قرّرا بصفة نهائية ما ينبغي أن تكون عليه شخصيته ومواهبه، قد يعاني كثيرا من الشعور بأنّ مصيره ومشروع حياته قد تمّ الحسم فيهما من طرف آخرين"[24]. وهو الأمر الذي سيؤثّر سلبا على مسار حياته، ويجعله يعيش اغترابا عن حقيقته كشخص يتفرّد بمواصفات حرم منها طبيعيا. "فالأشخاص المبرمجين لا يمكنهم اعتبار أنفسهم فاعلين لسيرتهم الخاصة بدون شراكة، كما لا يمكنهم كذلك ومقارنة مع الأجيال التي سبقتهم، أن يعتبروا أنفسهم متساوون معهم من حيث الولادة"[25].

3-البيوإيتيقا وحقوق الإنسان.

وهنا لا يمكننا إلاّ أن نتكلم عن الحق الإنساني في الكرامة، الذي يتنافى ويتقاطع مع كل ما من شأنه تشويه حقيقة الانسان باعتباره الكائن الوحيد الذي يتمتع بقدسية، جعلته يرتقي على جميع مخلوقات الكون، وأكسبته حصانة لا يمكن أن تنتهك بأي حال من الأحوال. ومن هذه الجهة "يكاد يجمع كل علماء الطب على وجوب النظرة الإنسانية للإنسان، يجب النظر إلى الإنسان على أنّه كائن حي يجب احترامه وتقديس حياته وأنّه ليس سلعة تباع وتشترى وإنّما له كرامة وشخصية وكيان يجب الحفاظ عليه والاهتمام برعايته الصحية على الوجه الأكمل، ولا ثمن لحياته"[26].

فالقول بالمنجزات التكنولوجية في مجال علوم الحياة، والتأكيد على ما تحقق من تطورات متسارعة في هذا الحقل، وبالتالي النظر فقط إلى ما يبدو إيجابيا ضمن ما يعرف بمجال البيوتكنولوجيا، كلّ هذا لا يعفي الإنسان المعاصر من المسؤولية الملقاة عليه في الحفاظ على حقوقه، والتأكيد على احترام الشخص البشري وصيانة كرامته. فقد يغدو الأمر عقلانيا، عندما تكون الغاية الأسمى من كل البحوث والدراسات التي تقدّم في هذا المجال هي الإنسان في حدّ ذاته، أي ضمان وتوفير كل الظروف الملائمة لراحته وسعادته، دون المساس بكرامته وإنسانيته. لكن عندما تخرج الأمور عن السيطرة، ويصبح الإنسان مجرد وسيلة من أجل تحقيق غايات تتنافى مع وضعه كإنسان، فإنّ الحاجة إلى تحديد المسؤوليات، ورسم الحدود اللازمة التي تضبط عمل الأطباء والعلماء، تبقى ضرورية من أجل تلافي كل التجاوزات التي أفرغت مفهوم الإنسان من معانيه الحقة، وأدّت إلى تشييئه، ليصبح في الأخير مجرّد أداة داخل المختبرات العلمية التي يريغ أصحابها إلى اكتشاف الجديد، حتى ولو كان ذلك على حساب الإنسان وكرامته. "فإذا كانت التكنولوجيا قد سهلت حياة الإنسان، فإنّها في المقابل قد جعلته يحاول تفسير حياته والتحكم بها كما يفعل بالآلات وسائر الموجودات المادية... وبالفعل فقد أصبح الإنسان أسير التقنية العلمية التي فكّر لها وابتكرها. وبفضل التقنية الطبية تمكّن من تغيير الطبيعة في البداية، ثم من تغيير نفسه"[27]. ولاشك أنّنا نجد في متون الفلسفة الكانطية هنا، ما يعبر عمّا يجب الاستناد إليه لإيضاح فكرة التعالي التي يتمتع بها الشخص البشري، كما يمكننا كذلك أن نتبيّن ما الذي ينبغي أن نكون عليه كأشخاص أحرار وعقلانيين نرتقي إلى مستوى الأخلاقية التي تجعلنا مستقلين عن كل شوائب العالم التجريبي. وهو الأمر الذي يمكن الوقوف عليه جليا من خلال محتوى القاعدة الثانية من قواعد الفعل الثلاث لكانط ومفادها "اعمل دائما بحيث تعامل الإنسانية في شخصك، وفي أشخاص الآخرين كغاية لا كمجرّد واسطة"[28]. وهذه القاعدة كما تقول الدكتورة نورة بوحناش "تعتمد على وجوب احترام الإنسانية على وجه الإطلاق، سواء أكانت هذه الذات هي ذات الفاعل أو ذات الآخر، إنّها القاعدة التي تجعل لكل إنسان قيمة وكرامة لا يضاهيان، وهنا يقوم كانط بإيلاء لكل ذات إنسانية القدر نفسه من الحرية، ومن ثم تكون كل ذات إنسانية مسؤولة عن أفعالها وهي تساوي بذلك الذوات الأخرى في الحرية والحق"[29].

وصولا إلى هذه النقطة إذن يحق لنا نتساءل عن الوضع الإنساني إزاء التطورات المتسارعة التي تشهدها مجالات علوم الحياة، وعن مصير الشخص البشري الذي أضحى مبهما، تكتنفه الكثير من الضبابية التي أحجبت عنّا معاني الاحترام والتقدير التي يجب أن نوليها للإنسان، باعتباره كائنا عاقلا وحرّا يتمتع بحقوق لا يجب أن تطال مهما كانت الظروف. "فمن حق المجتمعات البشرية ومفكريها اليوم، إبداء الحذر والقلق من احتمالات إساءة استعمال المعارف العلمية المتقدمة في ميادين الطب والهندسة الوراثية، والانحراف بها بعيدا عن القيم الأخلاقية والمثل العليا المؤكّدة في المواثيق العالمية لحقوق الإنسان الراسخة في التراث الثقافي والحضاري للإنسانية"[30].

فالهوة السحيقة الموجودة بين التقدم العلمي والتكنولوجي في مجال علوم الحياة، وبين القيم الأخلاقية قد أفرزت نتائج مأساوية وخطيرة أخلّت بحقوق الإنسان وكرامته[31]، كما أبانت عن هشاشة الوضع الإنساني الذي أصبح متأزّما، بفعل الطموحات اللاّمشروعة للكثير من العلماء والباحثين، وحتى السياسيين والاقتصاديين الذين أطلقوا العنان لرغباتهم

اللامحدودة في تشجيع رؤوس أموالهم وتكثيف ثرواتهم عن طريق شركاتهم التي أضحت تتبنى الأبحاث العلمية، واستغلالها بعيدا عن العقل والأخلاق.

"إنّ الإنسان حقا في خطر كما يشير إلى ذلك هانس جوناس (فنحن نعيش في حالة التهديد بكارثة كونية إذا ما تركنا الأشياء الحالية تتابع سيرها). كارثة تحوّل الإنسان إلى موضوع، موضوع للتقنية والبيوطب والاقتصاد، والأمثلة على ذلك عديدة، منها مراقبة التصرفات والتلاعب الجيني والتجارة غير المشروعة بالأعضاء. كلّ هذا بسبب الأبعاد الوحشية التي ترسمها الحضارة العلمية والتقنية"[32].

وعلى هذا الأساس، كانت البيوإيتيقا كتعبير واضح عن القلق الإنساني المعاصر، جرّاء التهديدات المتواصلة التي تتربّص بالإنسان إثر الممارسات اللاعقلانية للمعرفة العلمية والتكنولوجية، التي باتت تطبّق على الإنسان بصورة مخيفة، جعلت الكثير من العلماء والأطباء، وحتى الفاعلين الاجتماعيين والأخلاقيين يدقّون ناقوس الخطر إثر التجاوزات المتكررة التي أضحت تعصف بالقيم الإنسانية، وتفسد معايير التعامل مع الشخص الإنساني وقدسيته. ولربما كانت من أكبر المهام الموكلة إلى أعلام هذا المبحث الأخلاقي الجديد هو رسم الحدود اللازمة، وضبط المعايير الضرورية التي يجب أن يخضع لها العلماء والأطباء في أعمالهم وبحوثهم، قصد عقلنتها، وجعلها تتماشى ومنطق الكرامة الإنسانية وقدستها. وهذا ما يفسر لنا وجود تلك اللّجان الأخلاقية التي أصبحت موجودة في كل أنحاء المعمورة، من أجل مراقبة عمل الأطباء والباحثين، والسهر على احترام حقوق الإنسان وكرامته في ظل التطورات المتسارعة التي تعرفها مجالات علوم الصحة والحياة، كما تعمل على تجسيد تلك البنود والتوصيات المنصوص عليها من قبل المنظّمات والجمعيات العالمية لحقوق الإنسان. " فمن الإعلان العالمي لحقوق الإنسان الصادر سنة 1948، إلى إعلان هلسنكي الصادر سنة 1965، الذي اقترح بموجبه توصيات توجيهية إلى الأطباء في مجال البحوث الطبية والبيولوجية، ثمّ الاجتماع الذي انعقد سنة 1998، بعد صدور إعلان اليونسكو، والذي شاركت فيه تسع عشرة دولة أوربية، وتم فيه التوقيع على أول بروتوكول دولي ملزم قانونيا يحظر إنجاز عمليات الاستنساخ على الجنس البشري"[33]. كما تجدر بنا الإشارة هنا إلى "إعلان القاهرة حول حقوق الإنسان في الإسلام سنة 1990، والذي ينص في بنده السابع عشر على حق كل إنسان في العيش في بيئة صحية وسليمة، وعلى الدولة والمجتمع ضمان الحماية الصحية والاجتماعية لكل شخص، وتوفير له كل الخدمات العمومية التي يستحقها في إطار الإمكانيات المتوفرة"[34].

صفوة القول إذن، أنّ كل ما توصل إليه الإنسان المعاصر وما أحرزه من تطور وتقدم في مجال البيوتكنولوجيا، لا يمكن اعتباره سلبيا في حدّ ذاته، بل بالعكس، يمكننا القول أنّنا هنا إزّاء فتوحات علمية وتكنولوجية كونية أسهمت بشكل كبير في تقديم الكثير من الحلول لمشاكل الإنسان الصحية، كما مكّنته من تحقيق الكثير من آماله التي كانت تبدو شبه مستحيلة. لكن ما يجب الوقوف عنده، واعتباره سلبيا بحق هو الاستعمال اللاعقلاني للمعرفة العلمية والتكنولوجية في مجال علوم الصحة والحياة، والتجاوزات الخطيرة التي حدثت في هذا المجال. من هنا جاءت البيوإتيقا كمبحث أخلاقي جديد، ليعيد الأمور إلى نصابها، ويوجّه عمل الأطبّاء والعلماء وفق منطق يحمي حقوق الإنسان وكرامته، ويعيد النظر في العلاقة بين العلم والقيم الإنسانية وإحيائها من جديد.

هوامش البحث:

[1]- هذا المصطلح يقابله باللغة الفرنسية كلمة *Bioéthique*، وقد تم تعريفه في الموسوعات باعتباره يدلّ على البحث والتفكير في القضايا الأخلاقية المترتبة عن التقدم الحاصل في التقنيات الجديدة في علوم الصحة والحياة، وغايته اقتراح المبادئ الأخلاقية التي يتطلبها ضبط توجهات ذلك التقدم، وتنظيم مجال عمل الأطباء، ورسم الحدود المشروعة لتدخلات العلماء، وبصفة عامة مراقبة وتوجيه جميع الأبحاث والتدخلات المتعلقة بالكائن الحي منذ لحظة الإخصاب حتى لحظة الموت.(عبد الرزاق الدواي، حول إشكالية ميلاد مفهوم جديد، ضمن المؤلف الجماعي: المفاميم-تكونها وسيرورتها-، تنسيق: محمد المفتاح وأحمد بوحسن، منشورات كلية الآداب والعلوم الانسانية بالرباط، المغرب،ط1، 2000، ص.22).

[2]- Didier Sicard, *L'éthique Médicale Et La Bioéthique*, P.U.F, Paris, 2009, P.11.

[3]- عمر بوفتاس، البيوإتيقا. الأخلاقيات الجديدة في مواجهة تجاوزات البيوتكنولوجيا، إفريقيا الشرق، الدار البيضاء، المغرب، ط1، 2011، ص.15.

[4]- بيار أندري تاجييف، أخلاقيات البيولوجيا: نحو مشروع قضية فكرية، تر: عبد الهادي الإدريسي، مجلّة دفاتر الشمال، العدد السابع، مطبعة الخليج العربي، 2003، ص.111.

[5]- يمكننا الكلام في هذه النقطة عن بعض التجارب التي أقيمت على مجموعة من الناس والتي كانت من بين الأسباب المباشرة في ميلاد البيوإتيقا. إنّ الأمر يتعلق بتلك "الفضائح التي كشفها هنري بيشر *Henry Beecher* الأستاذ بجامعة هارفرد الأمريكية في مقال له بعنوان (الأبحاث الطبية والأخلاق). حيث كشف من خلاله عن سلسلة من التجارب الطبية، أجريت في مستشفيات أمريكية لم تحترم فيها القواعد ولا القيم الأخلاقية ومي كالآتي: في سنة 1963 تم حقن خلايا سرطانية حية في أجسام مرضى عجزة من أجل اختبار مدى مقاومتهم ومناعتهم ضد السرطان - ابتداء من سنة 1932 أجريت تجارب طبية على 400 من الزنوج الأمريكيين المرضى بداء الزهري. وقد حرموا هؤلاء من العلاج بالبنيسيلين رغم فعالية هذا الدواء بالنسبة لهذا المرض، وذلك من أجل اختبار مفعول دواء آخر-ما بين سنة 1950 و1970 تم حقن مجموعة من المرضى نزلاء مستشفى الأمراض العقلية بفيروس الالتهاب الكبدي من أجل معرفة مراحل تطور هذا المرض. (عبد الرزاق الدواي، مرجع سابق، ص.24).

[6]- سمية بيدوح، فلسفة الجسد، دار التنوير للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، لبنان (د/ط)،2009، ص.09.

[7]- جاكلين روس، الفكر الأخلاقي المعاصر، تر: عادل العوا، عويدات للنشر والطباعة، بيروت، لبنان، ط1،2001، ص. 18.

[8]- بول ريكور، العادل (الجزء الثاني)، تر: عبد العزيز العيادي ومنير الكشو، تنسيق: فتحي التريكي، المجمع التونسي للعلوم والآداب والفنون، بيت الحكمة، قرطاج، تونس، ط1، 2003، ص.ص.581/582.

[9]- سمية بيدوح، فلسفة الجسد، مرجع سابق، ص.05.

[10]-Jean Bernard, La Bioéthique, Flammarion, Paris, 1994, P.114.

[11]- جاكلين روس، الفكر الأخلاقي المعاصر، مرجع سابق، ص.111.

[12]- محمد عابد الجابري، قضايا في الفكر المعاصر، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان، ط2، 2003، ص.65.

[13]- جويل دو روزناي، مغامرة الكائن الحيّ، تر: د. أحمد ذياب، دار الطليعة للطباعة والنشر، بيروت: لبنان، ط1، 2003، ص.251.

[14]- هذا المصطلح يعبر عن مختلف أشكال التدخل التقني في حياة وجسم الانسان: إجراء مختلف التجارب على ذلك الجسم من أجل علاجه أو ترميمه عن طريق مختلف عمليات زرع الأعضاء والأنسجة والخلايا، وإبقائه تقنيا على قيد الحياة بواسطة الأجهزة الداعمة للحياة، أو التعجيل بموته تخليصا لصاحبه من الآلام والمعاناة، أو التدخل في الأجنة منذ لحظة الإخصاب حتى لحظة الولادة، بفحصها وتشخيص أمراضها المحتملة، وإجراء مختلف عمليات الإخصاب والحمل الاصطناعيين في إطار تقنيات الإنجاب الحديثة، أو التدخل في الجهاز العصبي بواسطة الجراحة ومحاولات إصلاح أمراضه وإصاباته...أو التدخل في الجينوم والوراثة البشرية. (عمر بوفتاس، مرجع سابق، ص.ص:6-7).

[15]- نامدة البقصمي، الهندسة الوراثية والأخلاق، سلسلة عالم المعرفة، عدد 174، الكويت، 1993، ص. 76.

[16]- جان-نيكولا تورونييه، الكائن الحي مفككا ترميزه، تر: هالة صلاح لولو، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان، ط1، 2009، ص.222

[17]- لقد سمحت هذه التقنية من إنجاب أطفال في أوساط اصطناعية بدون أن تكون هناك أية علاقة جنسية بين الرجل والمرأة، وتتم العملية عن طريق "تلقيح الأنثى بوسائل طبية بسائل منوي تمّ جمعه إمّا من الزوج، فتسمى العملية الإخصاب الاصطناعي عن طريق الزوج، أو من متطوع، ويسمى إخصاب اصطناعي عن طريق متطوع، أو يدمج سائل الزوج والمتطوع في حالة وجود ضعف بسيط في سائل الزوج...وتستخدم هذه التقنية بسبب إصابة أحد الزوجين بالعقم أو ضعف يمنع الحمل، أو خوفا من انتقال مرض وراثي إلى الأطفال. وفي هذه الحالة يستعان بمتطوع مقابل أجر أحيانا، وإذا كانت الزوجة غير قادرة على الحمل، يستعان بامرأة تحمل بدلا عنها ويطلق عليها الأم البديلة". (المرجع ذاته، ص.77). لكن بالرغم من الوجه الإيجابي لهذه التقنية، والحلول التي تقدّمها لأولئك الذين يعانون من مشكلة العقم، فإنّ المشاكل التي انجرّت عن تطبيق مثل هذه التقنية قد أصبحت الشغل الشاغل للمفكرين والأخلاقيين ورجال الدين وحتى رجال القانون، باعتبار الأسئلة الخطيرة التي أضحت تطرح عليهم، جرّاء الآثار السلبية الناتجة عن مثل هذه التطبيقات. ومثال ذلك المهن الجديدة التي ظهرت في هذا المجال، والتي لا تمتّ بأيّ صلة لمفهوم الإنسان كإنسان، كمهنة استئجار الرحم من طرف المرأة، ومنح الحويمنات المنوية للرجل، بالإضافة إلى الأزمة المفاميمية التي طالت بعض المفاميم مثل مفهوم الأبوّة والأمومة والأسرة والزواج التي أضحى يكتنفها الكثير من الغموض بسبب تغيير الوضع الطبيعي للحمل بنقله إلى أوساط اصطناعية خلّفت مشاكل أخلاقية لم يعرفها قاموس الأخلاق من قبل.

[18]- جويل دو روزناي، مغامرة الكائن الحيّ، مرجع سابق، ص.254.

[19]- الأمر هنا يتعلق ببنوك الحويمنات المنوية التي تخزّن بهدف استعمالها في أوقات لاحقة للتخصيب وذلك لأسباب مختلفة تكون في أغلب الأحيان أسبابا صحية تدفع بالمعنيين إلى فعل ذلك. لكن ما يهم هنا هو المشاكل الناجمة عن مثل هذه التطبيقات، والآثار السلبية التي تتركها على مستوى الحياة الإنسانية بكل أشكالها ولنا أن نستدلّ على ذلك "بقضية باربالي *Parpalaix* التي أبهرت الجمهور سنة 1984.إنّها قضية سيدة شابة ترغب في أن تنجب بواسطة شذرات مجمّدة من مني زوجها المتوفي. هذه الحالة تطرح بكل وضوح مشكلة ومب الحياة بعد الموت، ومشكلة بنوّة طفل يتيم شرعيا حتى قبل تكوّنه، ومي الحالة التي أظهرت عدم تكيّف القانون مع تطور علوم الحياة". (المرجع والصفحة ذاتها).

[20]- لوك فيري، الإنسان المؤلّه أو معنى الحياة، تر: محمد هشام، إفريقيا الشرق، الدار البيضاء، المغرب ط1، 2002، ص.145.

[21]- عبد الرزاق الدواي، تأملات جديدة لهبرماس في مجال أخلاقيات البيولوجيا، / ضمن المؤلف الجماعي: فلسفة الحق عند هابرماس، تنسيق: محمد المصباحي، منشورات كلية الآداب والعلوم الانسانية، الرباط، المغرب، ط1،2008، ص.12.

[22]- المرجع ذاته، ص.12.

[23]- سمية بيدوح، فلسفة الجسد، مرجع سابق، ص.56.

[24]- عبد الرزاق الدواي، تأملات جديدة لهبرماس في مجال أخلاقيات البيولوجيا، مرجع سابق، ص.16.

[25]- Jurgen Habermas, *L'avenir de la nature humaine*, trad : Christian Bouchindhomme, Ed.Gallimard,Paris, 2002,p.p.117-118.

[26]- أحمد محمود صبحي ومحمود فهمي زيدان، في فلسفة الطب، تق: محمود مرسي عبد اللاه، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت، لبنان، ط1،1993، ص.123.

[27]- سمية بيدوح، مرجع سابق، ص.33.

[28]-E.Kant, *Fondement de la métaphysique des mœurs*, Trad :victorDelbos, Ed.Ceres, Tunis, 1994,p.p.114/115.

[29]- نورة بوحناش، الأخلاق والرهانات الإنسانية، أفريقيا الشرق، الدار البيضاء، المغرب، ط1، 2013، ص.ص.188/189.

[30]- عبد الرزاق الدواي، حوار الفلسفة والعلم والأخلاق في مطالع الألفية الثالثة، شركة النشر والتوزيع-المدارس-الدار البيضاء، المغرب، ط1،2004، ص.ص.68/69.

[31]- كثيرة هي التجاوزات التي حدثت في مجال علوم الصحة والحياة، والتي كانت دليلا قاطعا وتعبيرا واضحا عن تشييء الإنسان والتطاول على حقوقه وكرامته. ومنا يمكن أن ندرج ما قالهـ -دومينيك لوكور-في كتابه (فيم تفيد الفلسفة إذن؟) ومفاده: "إنّ هناك فضيحة عظمى عندما يجد كائن بشري في وضع موضوع تجارب ضد إرادته أو من دون أن يعرف ذلك. وفضيحة أيضا حينما تكون إرادته موجهة أو مكرهة كما في حال التجريب على المساجين...على أنّ الخطر الأكبر اليوم إنّما يتمثل في الإتجار بالأعضاء البشرية: أن تضطر الساكنات الأكثر فقرا وحاجة لبيع أجسامها في شكل قطع غيار لإشباع حاجاتها وحاجات أسرها. والأمثلة كثيرة ورهيبة على ذلك في مختلف أنحاء العالم، ويمكن أن نخشى من أن يتحول الجسم البشري على هذا النحو إلى سلعة أو موضوع استثمار".(دومينيك لوكور، فيما تفيد الفلسفة إذن؟ من علوم الطبيعة إلى العلو السياسية، تر: محمد هشام، أفريقيا الشرق، المغرب، ط1، 2011، ص.164.).

[32]- سمية بيدوح، مرجع سابق، ص.53.

[33]- عبد الرزاق الدواي، حوار الفلسفة والعلم والأخلاق في مطلع الألفية الثالثة، مرجع سابق، ص.ص.69/70.

[34]- Didier Sicard, *op.cit*,p.17.